1.2) الحديث الشريف بين كماشة جهلين

ولم يتنبه الكثير من المعاصرين، الذين قرأوا بعض انتقادات لبعض المستشرقين، سواء أكانوا متسائلين منهجيين فحسب، من باب افتراضهم لفروض العمل العلمية التي يتطلبها أي منهج نقدي، أو كانوا طراً من المتحاملين على الإسلام، إلى هذه البديهيات والمسلمات ضمن هذا الحقل الحديثي العالي التخصص.

وهكذا وجدنا لبعضهم بعض أبحاث، هي إلى الإرجاف أقرب منها إلى أي شيء آخر، حيث لا نور على دعاواهم، ولا منطق في حججهم حال:

> ***- (1) المصري محمد أبي رية: تلميذ طه حسين[1] في كتابيه:*** "أضواء على السنة المحمدية"[2]، و"شيخ المضيرة"، ***حيث ذهب يتحامل فيهما بدون مصوغ معقول على أبي هريرة، وكعب الأحبار، من باب افتراض "مؤامرة" كبرى حاكها الرجلان في السر!، من أجل التشويش على الإسلام بالإسرائيليات. وذلك من خلال مرويات مكذوبة، لا تصح إليهما بوجه من الوجوه!.***

أو حال:

> ***- (2) المغربي السيد البوهندي، الذي سيسطو على كتاب أبي رية هذا، لينقل عنه بالحرف، فصولاً كاملة منه، ناسباً إياها لنفسه!، ومطوحاً بدعوى أكبر من عقله وعلمه، مما اضطرنا إلى الرد عليه على صفحة إحدى الجرائد [انظره كذلك في صفحات موقع الحوار المحضّر][3]:***

😉 قلت: ولم نفتح هذه النافذة من النقد، ولا عرجنا على هذا الإشكال، إلا ونحن عازمون على رد الاعتبار للبحث العلمي الرصين، بشروطة الصلبة الصامدة المعهودة، والعمل على تنقية المجال من مثل هذا التطفل غير المتخصص، ومن شاكلة هذا الفكر الضحل الغث، وإقفال موضوع مثل هذه اللجاجات غير الحاسمة، وإلى الأبد، على معهودنا في مثل هذه الموضوعات المشكلة التي أقضت مضجع التراثية الإسلامية، ولا فارس لها!.

وسنأتي على ذكر نماذج أخرى لهؤلاء، طي هذه الدراسة أكثر شنآناً وربما أكثر غثاثة.

أي أننا بمعنى ما, سنكتب "نهايات تاريخ" ***لمثل هذه الإشكالات، بالمفهوم الغربي، عند كل من الفيلسوف الألماني هيجل أو الأمريكي ذي الأصل الياباني فوكوياما، المتابع له فيه كمفهوم4.***

1.3) في إشكالية النقد ومعايره

لجأ المحدثون في الماضي إلى ابتكار معايير موضوعية، أو شبه موضوعية في مباحثهم على الرواة أو على المتون.

فبالنسبة للمتون، لاح لهم معيار موضوعي فطري، وهو تفحص البنية الداخلية للمتون الخبرية من حيث معقوليتها، أو تساوقها، وعدم شذوذها بمخالفة ما هو أثبت منها: كالنصوص القرآنية المحكمة، أو العمل المجمع عليه،....إلخ..

وقد اعتبروا مثل هذه المعايير، بمثابة روائز يمكن أن ينبني فوقها منهج موضوعي صلب وصامد يمكن اعتماده في رد بعض الأخبار، إلا أن مثل هذه المعايير، قلما وجدت طريقها إلى التطبيق كإجرائية مضمونة النتائج دائماً، في نخل وغربلة الكثير من الأخبار، التي خفيت عللها على النقاد، بسبب من القوقعية، أو من ضيق التخصص، أو مما هو أدهى

---

1 وطه حسين هو صاحب كتاب: "الشعر الجاهلي"، الذي كان تلقف أطروحته من المستشرقين، وخصوصاً المستشرق: "نولدكة"(**Nöldeke**)، وادعى الأمر ونسبه زوراً وبهتاناً لنفسه، مطوحاً على عادة أمثاله، بأنه أتى بما لم تأت به الأوائل!، وبأنه يعتمد المنهج التحليلي الديكارتي في "الشعر"!!!!!.

2 وقد كتب طه حسين تصديراً لهذا الكتاب من باب التبني لأطروحات التلميذ حسب المثل العربي السائر: البعرة تدل على البعير.

3 نشرته أسبوعية "الأيام" في عددها **76** لأسبوع **6 – 12** مارس **2003**، في محور مناقشات، ص. **24**.

4 وكمثال على هذا المنحى في مؤلفاتنا المنظورية، فكتابنا: "المهدي اللامنتظر لا عند اليهود ولا عند الشيعة ولا عند السنة ولا عند البرتغال" هو نهاية لمثل هذا المفهوم الخلاصي الزرادشتي في أن يتجسد كمفهوم أو فكرة لها نصيب من الاهتمام أو البحث في المجال التداولي الإسلامي، اللهم من باب عارض له تعلق بالمجال النفسي أو المجتمعي وليس الإسلامي المحض، وهي بموروثها الأسطوري أجدر أن تلحق. وبالتالي، فلن يجرؤ أن يتلفظ بمثل هذا المفهوم بعد الآن في الإسلام، سوى أمي أو مخرف لا يعرف ما يخرج من رأسه!. وكذلك كتابنا: "الأصولية الجعفرية الشيعية والاجتهاد المؤطر بالأسطور" هو نهاية لتاريخ فكرة، وهي الفكرة التي تقول بأحقية الشيعة في حكم المسلمين. ولن يتجرأ باللهيج بها بعد صدور هذا الكتاب سوى منتطع لا يمت إلى منظورية عالمية الإسلام وخاتمية بصلة، وقس على هذين المثالين. فنحن لسنا نؤلف من أجل التأليف، وإنما نؤلف ضمن منظورية تأصيلية شاملة، تثبت ما يستحق أن يثبت وتنفي كل الزبد أو الغثاء العالق بالمرجعية. وهذا جد واضح في كل مؤلفاتنا.

وأمر، كالقصور الذاتي المرتبط بعدم القدرة على مسايرة لآفاق العلمية والمنهجية المتجددة لأعصارهم، التي يتفتق بها برنامج الخلق والوجود في كل لحظة، والذي من سماته كبرنامج خلق متشيء دوماً وآنياً بالجديد هو: أن لا يشبه جديده قديمه بحال، كي يركن المرء إلى مقايسة بعضها على بعض على ما اعتاد الفقهاء فعله في الماضي.

☺ قلت: وقد وجدت الكثير من الأخبار المشكلة طريقها إلى الصحاح، دون أن يعترض طريقها معترض، أو ينخلها غربال، وهي إلى الضعف والغثاثة ما هي!، على ما سنأتي على ذكر بعضها، بسبب من هذا الضعف المنهجي بالذات.

وضمن هذا المنظور، فسواء أأخذنا باصطلاح المحدثين الواسع في الصحبة أو بقول الأصوليين الضيق فيها، فهذا ليس بحاسم كفارق نوعي أو موضوعي في الحكم على صحة الأخبار من عدمها، مادام العامل الحاسم يبقى للأخبار ذاتها كأخبار من حيث مضامينها كأفكار ضمن مرجعية.

ويجب بالتالي، أن تقاس معقوليتها بميزان العقل، الذي لم يخاطب القرآن العالمين سوى به، ولم يبكت القرون الخوالي إلا على محكه وحد سيفه، ثم من خلال اتساقها الداخلي من حيث المقاصد الكليانية للشريعة ككل، وعدم معارضتها لما هو أوثق منها.

لكن، يبقى أن المحدثين، وإن استطاعوا تشخيص أهم ملمح في الرواية الخبرية ككل، وهو إمكان دخول الوهم والخطأ على الصحابة والتابعين وغيرهم، إلا أنهم لم يهتدوا قط إلى ترجمة هذا الوعي بالإشكال إلى إجرائية عملية موضوعية لمعالجة المشكل، وبالتالي تقدير أثر الأخطاء أو الأوهام في صحة الأخبار، كما هو منتظر من أي علم موضوعي صلب، بالرغم من الإجماع على التسليم بوقوع الخطأ والوهم من طرف الجميع.

قال عبد الله بن المبارك[5]***:***

من يسلم من الوهم وقد وهّمت عائشة جماعة من الصحابة؟

وقال سفيان الثوري[6]***:***

ليس يكاد يفلت من الغلط أحد. إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط. وإذا كان الغالب عليه الغلط ترك.

وقال سليمان بن أحمد الدمشقي[7]***:***

قلت لعبد الرحمن بن مهدي: أكتب عمن يغلط في عشرة؟ قال: نعم. قيل له: يغلط في عشرين؟ قال: نعم. قيل له فثلاثين؟ قال: نعم. قيل له: فخمسين؟ قال: نعم.

وقال يحيى بن معين[8]**:** *من لا يخطئ في الحديث، فهو كذاب.*
وقال أيضاً[9]**:** *لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب!.*
وقال الإمام أحمد[10]**:** *كان مالك من أثبت الناس وكان يخطئ.*
وقال أبو عثمان، سعيد بن عمرو بن عمار الأزدي البرذعي (ت: 292 هـ)[11]**:**

شهدت أبا زرعة وذكر عبد الرحمن بن مهدي فمدحه وأطنب في مدحه، وقال: وهم في غير شيء.

وقال الإمام مسلم[12]***:***

---

5 نقلا عن ابن رجب الحنبلي في: "شرح علل الترمذي"، ص **115**.

6 الخطيب البغدادي: "الكفاية في علم الرواية"، ص. **174**.

7 ابن رجب الحنبلي: زين الدين، عبد الرحمن بن أحمد (ت: **795** هـ): "شرح علل الترمذي"، ص. **94**، ط. ثانية: **1405** هـ/**1985** م، بعناية صبحي جاسم البدري السامرائي، عالم الكتب، بيروت.

8 أنظر "تاريخ ابن معين برواية الدوري" (**3**: **549**/**2682**)، (**4**: **274**/**4342**).

9 أورده الدكتور همام عبد الرحيم سعيد في: "العلل في الحديث: دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي"، ص. **90**، ط. أولى: **1400** هـ/**1980** م، ، دار العدوي للتوزيع، عمان، الأردن.

10 نفس المرجع والصفحة.

11 نفس المرجع ونفس الصفحة.

12 مسلم، "كتاب التمييز"، **3**.

فليس من ناقل خبر و حامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا – و إن كان من أحفظ الناس، و أشدهم توقياً و اتقاناً لما يحفظ و ينقل – إلا الغلط و السهو ممكن في حفظه و نقله

إلى أن عمم الترمذي هذه القاعدة كقانون عام يعتري كل الرواة فقال13:

وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة، مع حفظهم!.

☺ قلت: ويتبين من خلال هذه النقول عن أئمة هذا الشأن والمبرزين فيه، أن الوهم، والخطأ، والغلط أعراض بنيوية مستقرة في الرواية الشفهية[14].

ويتحتم بالتالي على كل من يتوخى الصحة في الأخبار، أن يأخذ موضوعياً بإمكان طروء الأخطاء على الرواة في الاعتبار، ويؤسس لمنهج ناجع يتوقى منها، وإلا شاب مثل هذا التصحيح خلف منطقي صارخ!.

لكن، وبالرغم من اعتراف الخاصة قبل العامة بهذه الحقيقة، إلا أنها ظلت إشكالية نظرية عالقة، لم تجد من يخرجها من عالم التصور ليترجمها إلى مقياس إجرائي موضوعي عملي.

وهو ما كان يجب أن تضطلع به أية نقدية صامدة وناجعة للأخبار، خصوصاً، وأنه أمر استفاضت به الأخبار عن الصحابة أنفسهم، فيما نقل إلينا من نقدهم لبعضهم البعض، كما في الواقعتين التاليتين:

-أولا: ما اشتهر من صنيع أم المؤمنين عائشة في استدراكاتها على كوكبة من جلة مبرزي الصحابة بسبب ما وهموا فيه أو أخطأوا15،

-ثانياً: ما شاع من فعل التابعين، كتوهيم التابعي سعيد بن المسيب للصحابي الجليل عبد الله بن عباس في قوله16:

تزوج النبي ﷺ ميمونة وهو محرم

ثم شاع وذاع مثل هذا النقد، كمنهج في التابعين ومن بعدهم، إلى درجة أن لم يسلم أحد كبيرهم من وطأته أو تبعاته.

قال الإمام أحمد17:

ما أكثر ما يخطئ شعبة بن الحجاج في أسامي الرجال!

☺ قلت: وشعبة ثقة ثبت، بل هو أول من فتش عن أحوال الرجال بالعراق. وقس مثل هذا على من هم دونه!.

---

13 سنن الترمذي، كتاب: "العلل" (**5**: **747**–**748**)، طبعة استنبول، **1401** هـ/**1981** م، بعناية فؤاد عبد الباقي.

14 وقد ألفت كتب في أخطاء المحدثين، مثل كتاب: "التمييز" لمسلم وغيره.

15 استدركت على عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وغيرهم، حتى أن بدر الدين الزركشي ألف في ذلك كتاب: "الإجابة لايراد ما استدركته عائشة على الصحابة"، ط. رابعة: **1405** هـ/**1985** م، المكتب الإسلامي بيروت.

16 أنظر: "شرح علل الترمذي"، ص. **115**.

17 "العلل في الحديث" لهمام عبد الرحيم سعيد، ص. **92**.